اللقاء الـ ١٢ للجبهة الموحّدة لرأس بيروت:

إطلاق المخطوفين دون قيد أو شرط ضرورة الابقاء على دعم الرغيف

بحث اللقاء الوطني الحادي والعشرون الذي دعت اليه «الجبهة الموحدة لرأس بيروت» قضية المخطوفين مطالبا بحلها بالسرعة الممكنة، والشأن التمويني في بيروت من مختلف جوانبه، مشددا على ابقاء الدعم على الرغيف وعلى ضرورة تخزين القمح والطحين في المنطقة الغربية من بيروت.

واعتبر اللقاء قضية المخطوفين بانها «لطخة عار في جبين لبنان لا تمحى، وهي طعن للحرية، وليس اسوأ من كم الافواه، وخنق الاقلام الا احتجاز حرية الانسان».

واهاب الحضور بالحكومة لبذل جهودها وجهود الهيئات الشعبية لانهاء مأساة المخطوفين باتخاذ التدابير التالية:

اولا - اطلاق المخطوفين والمحتجزين لدى الاحزاب والميليشيات والاشخاص فورا وبدون قيد او شرط. وكذلك الموقوفين لدى اجهزة السلطة ممن لم يحالوا للمحاكمة، وعدم المس بحقوقهم لدى المؤسسة التي يعملون فيها.

ثانيا - استثناء جرائم حجز الحريات والقتل وسائر الجرائم الشائنة من اي مشروع قانون للعفو قد تفكر الحكومة بالتقدم به.

ثالثا، انشاء محاكم خاصة للنظر في جميع قضايا الخطف واحتجاز الحريات مع تعديل القوانين النافذة لجهة تشديد العقوبة في اطار اصول موجزة للمحاكمة.

رابعا - انشاء جهاز تقصي خاص بقضية المخطوفين لتسهيل عمل هذه المحاكم.

ترأس اللقاء نائب رئيس مجلس النواب السيد منير ابو فاضل وحضره وزير التربية والعمل الرئيس سليم الحص، النائب زاهر الخطيب، نقيب الصحافة محمد البعلبكي، مدير عام الاقتصاد بالوكالة السيد عبدالرحمن اللاذقي، ممثلا وزير الاقتصاد الوزير السابق الدكتور نجيب ابو حيدر، الرفيق خليل نعوس، وعدد من ممثلي التنظيمات السياسية والهيئات الثقافية والاجتماعية والشبابية وجمهور من المواطنين، بالاضافة الى رئيس الجبهة الحاج عبدالرحمن عيتاني واعضاء هيئتها الادارية.

في بداية اللقاء اشاد رئيس الجبهة الموحدة الحاج عبدالرحمن عيتاني بصمود بيروت واقترح أن يكون موضوع ندوة اليوم (امس) التموين ومعالجة القضايا الاقتصادية.

وبدأ النقاش بقضية المخطوفين فتحدث السيد محمد قاسم مشددا على ضرورة اتخاذ موقف بشأنها.

واكد الدكتور ابو حيدر على دعم اهالي المخطوفين في تحركهم وعلى ضرورة محاكمة كل من يمارس عمليات الخطف من اي جهة كان.

التقرير التمويني

بعد ذلك تلا الحاج عدنان صيداني تقريرا عن الوضع التمويني وقال انه «من منطلق تأييد الحكومة وجب على لجنتنا الاقتصادية طرح القضايا الاقتصادية الخاصة المعمول بها وبالتحديد تلك التي كثر اللغط حولها، ثم تأليف او تشكيل لجنة من المعنيين وممثلين من الجهات العمالية واللجان الشعبية والحزبية والفعاليات الاقتصادية لوضع سياسة حكيمة حول كل القضايا، وتكون مقبولة».

وتطرق الحاج صيداني الى السياسة القمحية والدعم واعتبر ان المراقبة الرسمية لا تتوفر كليا.

عقب على التقرير السيد عبدالرحمن اللاذقي فاكد ان كل ما يرد الى البلاد عبر المرافىء الشرعية من مواد تموينية يمر عبر مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتي تضم جهاز تسعير يحدد النسب القانونية للارباح.

وقال، خلال الاحداث لم يتعرض البلد لازمة تموينية، والاسعار ارتفعت لأسباب معروفة منها الرسوم التي تستوفى من اصحاب وسائط النقل مشيرا الى ما يستوفيه الاسرائيليون من «ضرائب» على سيارات نقل المواد من والى الجنوب (تبلغ حوالي ٢٥٠٠ ل.ل).

وأكد ان هناك فكرة لانشاء لجان شعبية في المناطق والاحياء للتحقق من الغش والتلاعب بالاسعار

وأشار بعض الحضور تسرب البضائع الاسرائيلية الى السوق اللبنانية وكذلك ضرورة اقامة اهراءات ومستودعات في جميع المناطق لسد حاجاتها التموينية.

وتحدث السيد راجي البساط عن مكتب الحبوب والشمندر السكري فاكد ان الدولة «تعمل حسابها» لجهة التموين لفترة طويلة

وعقب على المناقشة السيد محمود اسماعيل فاستهل بتحية للجبهة الموحدة على لقائها الوطني «الذي اثبت ان في لبنان مواطنين وليس مسلمين ومسيحيين».